في مجالات التخطيط والتنفيذ والادارة للمشاريع الكبيرة. وفي المقابل، فان نجاح هذه المشاريع يتطلب الشروط التالية (**المصدر نفسه**):

- ان تكون المنطقة المخصّصة للمشروع خالية من السكان، وبدون أية قيود بيروقراطية تعرقل تخطيط المشروع، وتنفيذه، وادارته، من جانب القطاع الخاص. واللافت للنظر، في هذا المجال، ان المناطق الثلاثة المقترحة (الجليل وممر القدس والنقب) لا يتوفّر فيها شرط الخلو من السكان، بل هي، على العكس، ذات كثافة عالية من السكان العرب.
- ان يكون حجم المشروع كبيراً الى حدّ يكفي لجذب رأس المال الاجنبي. وهذا يعني ان الحدّ الادنى لطاقة المشروع يجب ان يستوعب عشرة آلاف عائلة.
- يجب ان تتوفّر، في المناطق المخصّصة لهذه المشاريع، الشروط الملائمة لتطوير الصناعات المتقدّمة، بما في ذلك الطرق ووسائل المواصلات والنقل الجوي والاتصالات والكهرباء والمياه والمجاري وغيرها. ومن أجل تأمين هذه البنية التحتية، ستحتاج اسرائيل الى تخصيص مبلغ ١٢ مليار دولار على هيئة معونات وقروض وهبات.

أمّا المناطق التي يقترحها هذا المخطط، فهي: (أ) منطقة كرميئيل في الجليل، لكي تستوعب عشرة آلاف عائلة، ومنطقة صفد لتستوعب عشرة آلاف عائلة أخرى؛ (ب) منطقة القدس، في الممر الجنوبي الواقع ما بين القدس وبيت شيمش، لتستوعب ٤٠ ألف عائلة؛ (ج) في منطقة النقب، شمال بئر السبع، حيث يفترض استيعاب ٣٠ ألف عائلة، وبالقرب من عراد لاستيعاب عشرة آلاف عائلة. ومن المفترض ان يتمّ تنفيذ هذا المخطط على ثلاثة مراحل تمتد خلال الفترة ما بين العامين ١٩٩٢ و٢٠٠٠. وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان البروفيسور فايتس نال، هذا العام، جائزة اسرائيل التقديرية، لاسهامه في نشاطات الاستيطان، وخاصة خلال السنوات الاولى من الخمسينات، التي شهدت استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين الجدد، وعمل لعشرات السنين رئيساً لدائرة الاستيعاب في الوكالة اليهودية، وأشرف على تنفيذ مشاريع استيطانية عدّة في اسرائيل، كما عمل مستشاراً لدول عديدة في مجال الاستيطان القروي، والمديني.

أزمة السكن؛ مقترحات شارون

مع ارتفاع أعداد المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي تفاقمت حدّة أزمة النقص في المساكن، خاصة للازواج الجدد والطلاب والجنود المسرّحين من الجيش؛ تلك الازمة التي دفعت بأعداد منهم الى اقامة مخيمات في الميادين والساحات في المدن الكبيرة، احتجاجاً على سياسة الحكومة الاسكانية التي رأوا فيها تحيّزاً لصالح اليهود الاوروبيين. امّا وزير الاسكان، شارون، فقد اعتبر ان الفرصة سانحة لتوجيه بعض الانتقادات الى زملائه الوزراء الذين يضعون العراقيل أمام اتخاذ أية اجراءات جذرية لتسهيل استيعاب المهاجرين (**يديعوت احرونوت**، ١/٨/١٩٩٠)، وللتقدّم، في الوقت عينه، باقتراحاته الخاصة لحل أزمة الاسكان التي تركّزت على شراء حوالى ٤٥ ألف منزل جاهز، يتوفّر منها خمسة آلاف فقط من السوق المحلي. وقد أعادت مقترحات شارون الى الأذهان لقب «البولدوزر» الذي أُطلق عليه في بداية السبعينات، بسبب اسلوب تعامله مع قطاع غزة المحتل، واستهدفت تلك المقترحات تقديم حلول فورية وأخرى للمدى البعيد. أمّا الحلول الفورية، فقد طالب شارون، ضمن اطارها، الاسراع في ترميم واصلاح ٨٥٠٠ وحدة سكنية تابعة لشركة عميدار، واستئجار أية مساكن خالية متوفّرة في السوق المحلي، وشراء مساكن من القطاع الخاص، وايجاد أية أماكن سكن ممكنة في الكيبوتسات ومعسكرات الجيش والفنادق ونُزُل الشباب، بحيث يصبح بالامكان توفير حلول آنية لحوالى ثمانية آلاف الى تسعة آلاف عائلة. كما اقترح شارون شراء ٥٠ ألف وحدة سكنية (كرافان) بكلفة مليار دولار، بالاضافة الى مساهمة الحكومة في أجور السكن للمهاجرين الجدد بقيمة ٥٣ مليون دولار (**معاريف**، ٣١/٧/١٩٩٠). وعلى المدى البعيد، تضمّنت المقترحات اقامة ٤٠٠ ألف وحدة سكنية دائمة خلال السنوات الخمس المقبلة، وبناء حوالى مئة ألف وحدة سكنية دائمة خلال السنتين المقبلتين للاستجابة للاحتياجات السكنية لحوالى ١٢ ألف من